مجلة الاتحاد العربى للنشر العلمى
الإصدار السادس عشر
المجلد (٤) العدد (١٦)
(١-١٥) ٢٠٢٣

United Arab Scientific Publishing Company

مجلة الاتحاد العربى
للنشـــر العلمـــى

الأخلاق السياسة في الفكر الغربي المعاصر هابرماس والديمقراطية التشاورية

د. ابراهيم بومسهول
(جامعة محمد الخامس الرباط المغرب)
نشر إلكترونياً بتاريخ:١ أكتوبر ٢٠٢٣م

الملخص:

لقد شكلت الديمقراطية بحق، حلم الشعوب وأملها في التحرر، خصوصا بعد ما عانته من الويلات والمآسي جراء سنين هيمنة الأنظمة الشمولية بتلاوينها المتنوعة: الفاشية والنازية ... فتسارع الكتاب والمفكرون لبلورة نظريات سياسية من شأنها قيادة الشعوب نحو الفردوس الديمقراطي. فكانت أطروحة رولز السالفة الذكر منعطفا أساسيا في هذا السياق. لتشكل بذلك أرضية انطلاق لبناء أطروحات عديدة من داخل نفس السياق. حتى أن الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس اعتبر أن الطرح الرولزي قد عمل على إعادة التوازن على مستوى النقاش الدائر، في علاقة بين فلسفة الحق من جهة والفلسفة العملية من جهة ثانية. لا فيما يخص الفلاسفة فقط، بل تعداه إلى مجالات الاقتصاد والحقوق، حتى احتلت فلسفة القانون وكذا الفلسفة العملية مرتبة مهمة في الفكر الفلسفي المعاصر .

الكلمات المفتاحية :
(الأخلاق السياسة- هابرماس- الفلسفة السياسية- التصور الليبرالي)

مقدمة :

يتضح إذن، أن أطروحة رولز حاضرة وبشكل كبير في فلسفة هابرماس، خصوصا ما ارتبط منها بالفلسفة السياسية/الأخلاقية. فقد دفعه تهممه بمصير الإنسان والإنسانية إلى التنقل بين مناطق النزاعات، من إيران شرقا إلى ألبانيا غربا. في محاولة تروم إعادة بلورة بناء جديد للحداثة .

يعتبر أغلب الباحثين والمتابعين لفكر هابرماس أن محاولته هاته، قد مرت عبر ثلاث لحظات مفصلية: ففي اللحظة الأول، عمل هابرماس على التحرر الفلسفات الذاتية التي ميزت العصر الحديث، سواء ذاتية ديكارت أو كانط أو طبقية ماركس ... ليخلص إلى بناء بينذاتية تتجاور فيها الذوات. وفي لحظة ثانية، عمد هابرماس إلى توظيف النتيجة الأولى بغية تشكيل وعي إنساني، والارتقاء به ليشمل كل مستويات الوجود الإنساني وفي مقدمتها البعد السياسي من خلال الفعل التواصلي. على أن اللحظة الثالثة، ذات بعد إجرائي، تهدف كشف الآليات والقواعد والمبادئ الكفيلة بقيام نظام سياسي شرعي دعامته الأساسية المساواة والحرية، وغايته الحق والقانون والعدالة والديمقراطية ... ليخلص إلى أطروحته حول الديمقراطية التشاورية/التداولية، والتي تعتبر امتدادا لمشروعه التواصلي بغية البحث في الإشكالات التالية: ما هي سبل تحقيق الاندماج الاجتماعي من داخل التعددية الإثنية والثقافية والسياسية التي تميز المجتمعات المعاصرة؟ ما هي مبادئ وقواعد الديمقراطية التشاورية؟

الفقرة الأولى: الديمقراطية عند هابرماس

يعد مفهوم الديمقراطية من المفاهيم اليونانية الخالصة، والذي يفيد حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب، أو بمعنى آخر: إعطاء الحق للمواطن للمشاركة في تدبير الشأن العام من خلال الحق في الانتخاب والترشح، شريطة أن يكون المواطن حرا بالغا سن العشرين، ومن أبوين أثينيين . وهو الشرط الذي لا يقبله هابرماس، من داخل الديمقراطية التشاركية، في دعوة إلى تحقيق تواصل كوني ولا نهائي. مع اشتراط شرطين أساسين: الأول، ضرورة تحقق وعي شعبي يعبر عن الإرادة الجماهيرية. الثاني إعمال التفكير العقلاني يتجسد من خلال حرية التفكير وحرية التعبير.

عمل هابرماس على عرض أطروحته السياسية عبر فتح حوار مع أهم النظريات المعاصرة من خلال عدة مقالات ومؤلفات، خصوصا كتاب droit et démocratie (1997) وكتاب l'intégration républicaine (1998).خصوصا الأطروحة الليبرالية والأطروحة الجماهيرية" سأعرض من خلال ما يأتي التصور الليبرالي والتصور الجمهوري لدلالات السياسة باعتبارهما نموذجين مثاليين لقيا اهتماما في الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب Frank Michelman سأقوم بوصف النموذجين المتعاكسين تبعا

لتصورهم للمواطن والحق من جهة، وطبيعة الإرادة السياسية من جهة ثانية ... على أن أطور تصورا ثالثا ذا بعد إجرائي أفضل تسميته: السياسة التشاورية . "

تعتبر الليبرالية حسب العديد من المفكرين والمنظرين سر نجاح الأنظمة السياسية، سواء في أمريكا أو أوروبا. حتى اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لديمقراطيات العالم، بل النموذج الوحيد والأخير كما يتبنى الفيلسوف والسياسي الأمريكي فرانسيس فوكوياما من خلال أطروحة نهاية التاريخ. حيث الهدف من الدولة يتمثل في خدمة الشعب مقابل خضوعه لقوانين الدولة، على اعتبار أن سلطة القانون هي السلطة الوحيدة، والتي " تضمن لجميع الأفراد التمتع بالحرية والتحرر من أي رقابة ماعدا رقابة القانون باعتباره مؤسسة وضعت للتعبير عن حقوق الأفراد الطبيعية، فلا تناقض بين الحرية والقانون. إذ نقلت الليبرالية مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسية" . مما يجعل الدولة مجرد وسيط بين الأفراد/الشعب من جهة والقانون من جهة ثانية، وجدت لخدمته وإشباع مصالحه، وهو الذي يقرر ويمنح السلطة. وفي المقابل، تتأسس الديمقراطية في التصور الجمهوري على تفعيل الجماعة سياسيا، إذ الحرية جماعية وليست فردية. فإذا كانت الليبرالية تشجع الحرية الفردية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، فالتصور الجمهوري يعمل على تحقيق الحرية الجماعية، معتبرا الدولة قائمة على الجماعة وليس الفرد، من خلال الاعتراف المتبادل بينهم وكذا المساواة على مستوى الحقوق، على اعتبار أن " وضع المواطنين، حسب التصور الجمهوري، لا يتحدد من خلال نموذج الحرية السلبية باعتبارهم أشخاصا عاديين، إذ الحقوق المتحصلة بالدرجة الأولى حقوق مشاركة وتعبير سياسي . "

المستوى الثاني للمقارنة بين النظامين حسب هابرماس، يتمثل في نظرتهما للمواطن وحقه في الانتخاب، فالنظامان يختلفان في تصورهما لمعنى المواطنة والحق، مما يظهر التناقض الكبير بينهما ، على عدة مستويات: الأول، ارتباط دور المواطن في النظام الليبرالي بحقوقه الذاتية تتأسس بناء على القانون الأسمى/الدستور. في حين يتحدد وضع المواطن في النظام الجمهوري تبعا للحقوق الجماعية التي تعتبر ترجمة لحقوق الفرد، وذلك باعتماد قاعدة المساواة في الحقوق. المستوى الثاني، يهم السيرورة السياسية، إذ تتشكل في النظرية الليبرالية على أساس ممارسة السلطة السياسية بواسطة الانتخاب والتصويت باعتباره المؤشر الدال على مدى قبول المواطنين وتفضيلهم لبرنامج سياسي دون آخر، وبالتالي فرز حكومة ما، " فتشكل الرأي العام والإرادة السياسية يتم من خلال المنافسة بين الفاعلين ... ونجاح الصراع يقاس بالأصوات التي يمنحها المواطنون للأشخاص والبرامج، وعن طريق التصويت تمنح الأفضلية" ، وهو ما يعتبره الجمهوريون في خدمة فئة/طبقة تشكل أقلية على حساب الجماعة. لذا، يعتبرون أن السيرورة السياسية يجب أن تخضع للتفاهم بين المواطنين، فلا نخضع الإرادة السياسية للبنية الاقتصادية للسوق، بل نجعلها نتاجا للتواصل العمومي المفتوح. وبالتالي يرتبط وجود الدولة، حسب الطرح الجمهوري، بالسيرورة المعبرة عنها من خلال إرادة المواطنين المستخلصة من النقاش والحوار المبني

على معقولية الحجة وقوتها وليس على العاطفة "فسجال الأفكار في الساحة السياسية يستمد القوة الشرعية ليس فقط بالمعنى الذي يفرضه احتلال مواقع السلطة، بل أيضا بالطريقة التي تجعل هذه المناقشة تتبع بقوة إلزامية . "

سيعمل هابرماس من خلال نقده للنموذجين الديمقراطيين، على توظيف أهم مكتسباتهما لصياغة النموذج الثالث: الديمقراطية التشاورية/التداولية. فإذا كانت الديمقراطية الليبرالية قد تأسست على الحرية باعتبارها حقا مقدسا لا يقبل التفاوض، مع العمل على تشجيع الملكية وتكريس الفردانية إضافة إلى تقليد ممثلي الشعب المسؤولية، وبالتالي إحداث فصل بين مجتمع الأفراد ونخبة السلطة. فإن نظرية هابرماس، على العكس من ذلك، تقوم على الوصل بين أصحاب السلطة وجماعة المواطنين من خلال المجال العام. فيعتبر أن مقاربة الظاهرة الديمقراطية يجب أن تتم من داخل نظرية تواصلية للعقلنة الاجتماعية والثقافية، ومن خلالها يمكن أن تنشأ ثقافة ديمقراطية مشتركة قادرة على إدماج التعددية وتحقيق المشاركة والاستقلالية، وكذا احترام مختلف قواعد اتخاذ القرار. كما أخذ هابرماس عن النظام الجمهوري اهتمامه بالإرادة الجماعية مقابل الإرادة الفردية، وكذا اعتماده الآليات التواصلية وتقديم المصالح الجماعية على المصالح الفردية، معاتبا في الآن ذاته إفراط النظام الجمهوري في المثالية الأخلاقية وإهمال التعددية الثقافية المشكلة لهوية الدولة، من خلال قيامه على تصور شمولي لجماعة المواطنين يتعارض والطبيعة التعددية المميزة للمجتمعات المعاصرة. وهذا ما حاول هابرماس تجاوزه وتعديله من خلال جعل القضية الأخلاقية في طرحه ذات طابع شمولي يتجاوز الجماعة الواحدة إلى الجماعات المتعددة، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف أشكال التواصل والمرجعيات والثقافات المشكل للفسيفساء المجتمعية. ليشكل بذلك امتدادا لفلسفة ايمانويل كانط حيث "تعتبر فلسفة الحق الكانطية مرجعا أساسيا لإعادة التفكير في إشكالية الحق، وهو ما استدعى من هابرماس استلهامها في إطار فلسفة الفعل التواصلي وفي نفس الوقت بيان حدوها، استثمارها في بناء نظرية معاصرة للحق" . مع الانتقال من الاهتمام بالتواصل في بعده الاجتماعي إلى البعد السياسي، معتبرا الأخلاق التواصلية كفيلة بإنتاج الإطار العقلاني للتواصل والتفاهم بين شتى مجالات التفاوض .

لابد من الإشارة أيضا إلى أن سؤال العدالة من القضايا التي كانت محل نقاش بين هابرماس والنظامين الديمقراطيين، خصوصا مع طرح جون رولز. فرغم ما قدمه من انتقادات إلا أنه يعتبر مع رولز أن الهدف من العدالة هو إرساء مجتمع العدل والتعاون والتضامن بين الأفراد.

مما لا شك فيه أن الحداثة باعتبارها سياقا فكريا تعتبر من القضايا التي أفرزت تقاطعات ومفترقات بين المفكرين، حيث عمل كل واحد منهم على مقاربة الحداثة وقضاياها وتقديم رؤى وتصورات يروم من خلالها تجاوز أعطاب الحداثة، مع تباين من حيث الآليات التحليلية المعتمدة وكذا الغايات والمآلات. ولعل

من أبرز الذين اشتغلوا بالموضوع وبرعوا فيه، حتى صار مرجعا، المفكر والفيلسوف الألماني يورغن هابرماس .

يوظف هابرماس مفهوم الحداثة كما جاء مرادفا للتحديث عند ماكس فيبر ليشير إلى "جملة من سيرورات تراكمية يشد بعضها بعضا ... تعبر عن تحديث الموارد وتحويلها إلى رؤوس أموال، ونمو القوى الإنتاجية، وزيادة إنتاجية العمل، كما يشير إلى إنشاء سلطات السياسة المركزية وتشكيل هويات قومية، ويشير أيضا إلى نشر حقوق المشاركة السياسية، وأشكال العيش المدني والتعليم العام، وأخيرا يشير إلى علمنة القيم والمعايير" . وهوما يجعل الحداثة تقوم على أساسين: الأول مادي والثاني معنوي، غير أنها مع مرور الزمن صارت عرجاء لعاملين: الأول، بالنظر للتضخم الذي طرأ على المستوى المادي مقابل تراجع وضعف البعد المعنوي والقيمي/الروحي. العامل الثاني، يرتبط بالفصل المنهجي الذي تقوم عليه الحداثة بين ما هو قيمية وما هو ميتافيزيقي. الشيء الذي جعلها، بتعبير هابرماس، مشروعا لم يكتمل بعد. خضع في مسار تشكله للعديد من الانحرافات والانتكاسات. وبهذا يكون هابرماس قد يختلف مع العديد من معاصريه القائلين بالانتقال إلى ما بعد الحداثة، فعمل على الدخول في العديد من الحورات النقدية لمنظري ما بعد الحدثة، وفي مقدمتهم الفرنسيان جاك ديريدا وميشيل فوكو والأمريكي جون رولز، من خلال العمل على ثلاثة مستويات: الأول، عمل من خلاله على نقد المصادر من ذاتية ديكارت وجدلية هيجل إلى وجودية هايدجر. مرورا بكانط ونيتشه. الثاني، عمد خلاله إلى نقد تحريفهم للمصادر التي اعتمدوها في فهم الحداثة وتشرحها. الثالث، خصصه للاشتغال على نقد انتقاداتهم للمفاهيم الرئيسة للحداثة، وفي مقدمتها: مفهوم العقل ومفهوم الدولة ومفهوم المجتمع ... . وقد خصص يورغن هابرماس جل أعماله للدفاع عن الحداثة، في محاولة للفهم وإعادة البناء، من خلال الكشف عن نقاط القوة وإبراز مكامن الضعف قصد تجاوزها. ولعل أول الأعمال التي كشف فيها هابرماس دفاعه عن الحداثة تعود إلى مقالته الشهيرة تحت عنوان: الحداثة مشروع غير مكتمل"Modernity: An Unfinished Project "، سنة ١٩٨٠. والتي أتبعها بكتاب تفصيلي سنة ١٩٨٨ "الخطاب الفلسفي للحداثة Le discours philosophique de la modernité.وكذا كتابه "نظرية الفعل التواصلي ١٩٨٤ الذي حاول من خلاله عرض أطروحة علاجية للخروج بالعقل الحداثي من حالة الانسداد، من خلال التمكين للحريات الفردية والعامة من جهة، والقبول بالتعددية الإثنية والثقافية من جهة ثانية .

وإذا كان هابرماس قد جعل من الحداثة والأنوار والعقلانية ثلاثية متلازمة، فقد عمل على ترجمة الحداثة إلى تواصلية عقلانية/إجرائية تلتصق بالواقع المعيش وتنهل من الإرث الفلسفي للحداثة مع نقدها في الآن ذاته لطابعها الدغمائي .

نخلص مع هابرماس إلى أن الحداثة مشروع لم يكتمل، ولا يزال قائما يثير عدة قضايا ترتبط بالديني والأخلاقي والتواصلي. وهوما سنعمل على تجليته من منظور هابرماس .

الفقرة الثانية: سؤال الدين عند يورغن هابرماس

تعتبر إشكالية الدين من القضايا التي تنوعت بشأنها المقاربات بتعدد وتنوع المذاهب والسياقات وزوايا النظر. فالسياق الإسلامي شهد تنوعا في مقاربة سؤال الدين تبعا للتعدد المذهبي من جهة، وتأثير الاتجاهات الفلسفية من جهة ثانية. على أن هذه المقاربات مغايرة للمقاربة في السياق الغربي/الحداثي بالنظر لتعدد السرديات التي تم من خلالها استشكال سؤال الدين في السياق الحداثي. والذي يرتبط في جزء منه بالخصائص المميزة له من قبيل التعددية والنسبية. إذ نسجل تباينا كبيرا بين ما يقدمه علم النفس أو علم الاجتماع أو الانتروبولوجيا ... إن على مستوى المفاهيم الموظفة أو المناهج المعتمدة في دراسة الدين، سواء على مستوى المعتقدات أو على مستوى الممارسات. بل إن التباين قد يحصل من داخل نفس التخصص: فنسجل تباينا بين المدرسة الوظيفية والمدرسة البنيوية من داخل علم الاجتماع، أوبين التحليليين والسلوكيين من داخل علم النفس. مما يدفعنا لطرح السؤال بخصوص المقترب الذي أعتمده هابرماس؟ ومدى تأثره بالسياق الحداثي من جهة؟ وتأثيره في البعد الأخلاقي من جهة ثانية؟

يعتبر هابرماس من الفلاسفة المعاصرين الذين كان لهم موقف حاد من الماورائيات/المابعديات، غير أنه في مقاربته لسؤال الدين، عاد لتبني الخطاب الماورائي معتبرا المجتمع ما بعد العلماني، مجتمع التصالح مع الدين، شريطة عقلنته من خلال استنطاق مضامينه وعقلانيته قصد الحد من العنف وامتداد النزعات الأصولية، حتى يصير النص الديني قابلا لما هو خارجه. وفي هذا يقول هابرماس: " يفترض هذا الموقف المتحرر من جانب المؤمنين تفكيرا مثلث الجوانب بموقعهم وسط مجتمع تعدد. أولا، من الضرورة بمكان أن يبذل الوعي الديني مجهودا ليتجاوز التفاوت المعرفي الذي لا بد أن يبرز من الالتقاء بالطوائف أو الديانات الأخرى. ثانيا، على هذا الموقف أن يماشي سلطة العلوم التي تحتفظ بالاحتكار الاجتماعي للمعرفة على العالم. وأخيرا، لا بد أن ينفتح هذا الموقف على أولويات دولة الحق الدستوري، هذه الأولويات التي تستند إلى أخلاق دنيوية" . فأي موقع للدين في مشروع هابرماس؟ وهل تميز موقع في مشروع هابرماس بالثبات أم أنه خضع للتغير عبر الزمن؟ وهل تحرر هابرماس من الحداثة وتبنى الدين؟ أم أن هبرماس تبنى مقاربة دمجية؟ وأخيرا ما علاقة الدين بالأخلاق في المشروع؟

يعتبر فليب بورتييه أن موقع الدين في مقاربة هابرماس تتميز بطابعها الديناميكي، إذ يميز بورتييه، بين مراحل ثلاث في مسيرة هابرماس : تمتد الأولى من بدايات هابرماس وحتى الثمانينيات من القرن العشرين، حيث عمل هابرماس على نقد عالم الإيمان والماورائيات والغيبيات، متبنيا الطرح الماركسي الذي يعتبر الدين شكلا من أشكال الاستلاب. أو أحد الأجهزة الإيديولوجية، حسب تعبير ألتوسير، التي يتم توظيفها سياسيا لنجاح وظائف الايديولوجيا . أما المرحلة الثانية، فتغطي المرحلة الممتدة من سنة ١٩٨٥

وحتى سنة ٢٠٠٠، وجسدت بداية لمراجعة هابرماس لموقفه من الدين تحت تأثير الفلسفة اللغوية وما كشفته عن دور اللغة في التداوليات وإنتاج الخطاب. وخلالها سيعترف هارماس بالدين باعتباره إحدى الضرورات الوجودية التي لا يمكن للفرد الاستغناء عنها في حياته اليومية. على أن المرحلة الثالثة، ستدشن مع إصدار كتابه "مستقبل الطبيعة البشرية: نحو نسالة ليبرالية" مطلع الألفية الثالثة، حيث سينقل هابرماس الدين من المجال الخاص إلى المجال العام، معتبرا الدين شأنا عاما. حيث عمل على إعادة مأسسة المجتمع المابعد علماني واضعا الدين في المجال السياسي. ويعتبر الباحث رشيد العلوي أن هذه المرحلة قد توجت بكتاب " بين النزعة الطبيعية والدين"، الذي خصص فيه هابرماس فصلا كاملا لإبراز دور الدين في المجال العام. مما دفع المتتبعين لفكر هابرماس إلى اعتبار المرحلة الثالثة تجسيدا للنضج في مقاربة هابرماس لسؤال الدين عبر تجاوزه لخطاب الحداثة الذي يحصر الدين في المجال الخاص بعيدا عن المجال العام/السياسي .

يخلص هابرماس من خلال ما سبق إلى ثلاث نتائج: الأولى، أن التسامح هو القيمة المؤسسة للثقافة الديمقراطية، ولا تنحصر هذه القيمة في تدبير العلاقات والتواصل بين المؤمنين تجاه أصحاب الديانات الأخرى، بل تتعداه إلى ضرورة قبول العلمانيين اللادينيين بمعتقدات المواطنين الذين يؤمنون بالدين مع ضرورة تثمين قناعاتهم. وهو ما من شأنه -حسب هابرماس- الحد من تنامي العنف وتوسع وانتشار الأصولية في العالم. وشرط ذلك هو إزالة الفوارق والحواجز، وفي هذا يقول هابرماس: "الحدود بين حجج علمانية وحجج دينية هي بكل الأحوال حدود لا يمكن أن تستمر، وبناء عليه يستحيل بلورة حدود يصعب الاعتماد عليها، وهذه المهمة من الواجب فهمها باعتبارها عملا تعاونيا يلزم الفريقين القائمين أن يتقبل كل منهما منظور الفريق الآخر" . النتيجة الثانية، العلاقة الأصيلة بين الدين والأخلاق، على اعتبار أن جل القيم التي أسست لفلسفة حقوق الإنسان تجد ارتكازها وأصلها في الإرث الديني والكتب المقدسة، ممثلا لذلك بقيمة المحبة في الموروث الديني المسيحي وكذا قيمة العدل في الإرث الأخلاقي اليهودي ... معتبرا " أن القانون العقلاني المساواتي له أصوله الدينية- إنها أصول تغوص في ثورة أنماط الفكر التي تزامنت مع صعود الديانات العالمية. إلا أن أصول التقليد الديني التي منها ترتوي هذه المشروعية للقانون وللسياسة، وبواسطة القانون العقلاني، هي أصول صارت دنيوية ومنذ زمن طويل" . لتنتج بذلك منظومات أخلاقية أكثر شمولية. النتيجة الثالثة، علاقة الدين بالتواصل، إذ مع عودة الدين إلى المجال العام صارت قيمة الاعتراف والتواصل مع الآخر شرطا أساسيا لتحقيق المصلحة. ومنه صار لزاما على العلمانيين الاعتراف بالمتدينين وحقهم في المشاركة في النقاش، العام داخل المجال العام، عبر توظيف لغتهم الدينية .

لقد عمل هابرماس على توظيف البراديغم النقدي لإعادة بناء مسار العلمانية والديمقراطية في العالم الغربي، بغية رصد أهم المآزق والإخفاقات التي بلغها. وقد خصص كتابه ENTRE

لعرض NATURALISME ET RELIGION ;LES DEFIS DE LA DEMOCRATIE ومناقشة قضيتين أساسيتين: الأولى، عنونها بـ "الوعي بما هو مفقود" عمل من خلاله على تحديد مكامن الخلل في مسار العلمانية. والقضية الثانية، "دور الدين في المجال العام"، هدف من خلالها مراجعة مواقفه السابقة من مكانة الدين في المجال العام. كل ذلك بغية تجاوز آفات الحداثة .

أولا: "الوعي بما هو مفقود"

عمل هابرماس من خلال هذا الفصل على تتبع مسار العلمنة في الغرب على امتداد قرنين، ليوضح المآزق الذي وصل إليه العقل الليبرالي/الديمقراطي، وكذا إخفاق الليبرالية في الوفاء بتعهداتها أمام الجماهير، والمتمثل بدرجة أولى في توفير حياة الرفاه للجميع وبدون تمييز. غير أن خيبة الأمل قد أصابت هذه الأنظمة، وفرضت اللجوء إلى التكافل والتضامن المجتمعي، كل هذا نتيجة لضعف المؤسسات الاجتماعية داخل هذه الدول. ناهيك عن أن العولمة إلى جانب تضخم الدور الذي صارت تحتله السوق قد أفضى إلى إنتاج "الإنسان ذي البعد الواحد l'Homme unidimensionnel "حسب تعبير الفيلسوف هربرت ماركوز، حيث تم طمس كل أبعاد الوجود البشري، مع الإبقاء على بعد واحد: البعد الاستهلاكي، وفقد المعنى. وفقد الليبرالية بريقها لدى الخاصة والعامة. حتى اقتنع ثلة من المفكرين، وفي مقدمتهم هابرماس، بعجز العقلانية عن إنتاج القيم المؤسسة لمجتمع التعاون والأمل والمؤاخاة ... مما فرض الانفتاح على آفاق أخرى وفي مقدمتها الدين. وفي هذا يقول الفيلسوف الفرنسي ميكائيل فوسيل " Michaël Fœssel هكذا يزيح الخطاب الديني التجريد الحداثي عن الحياة الجيدة باسم غائية أعلى للوجود اضطُر الفكر الليبرالي للتخلي عنها، وهابرماس نفسه لا يمكنه التملص من القاعدة التي أصبح بمقتضاها الدين، من جديد، رهانا. وذلك عندما تعاني الفلسفة من قيودها الخاصة" . إضافة إلى أن الطابع الشمولي للعلمنة لم يقف عند فصل الدين عن الدولة، بل تعداه إلى مجالات أخرى في مقدمتها فصل الأخلاق عن الدين، الشيء الذي زاد في تعميق اغتراب الإنسان المعاصر واستلابه، مما اضطر المجموعات الإثنية إلى الاحتماء في هوياتها الخاصة، وكأننا أمام الغيتوات، مع السعي لفرض وجودها داخل المجال العام، ضدا على تشريعات الدولة وقوانينها. مما استلزم التفكير بعمق في آليات وحلول لتجنيب المجتمع الأخطار التي تهدد تماسكه. وفي هذا يؤكد هابرماس أن المعتقد الديني يحمل في ثناياه جملة من المضامين الكفيلة بضمان حياة مشتركة أساسها الحوار، وفي مقدمة هذه المضامين: الاستقامة الأخلاقية والمحبة والعدل ... . فلا شيء يحول دون تملك اليقينيات الدينية مادامت تحفز العقل. وبالتالي يحق لهذه اليقينيات الدينية أن تصير مكونا رئيسا في تشكيل المجال العام. فعندما تخبو الدوافع الاجتماعية المرتبطة بالتضامن والتكافل والتعاون ... يصير اللجوء إلى المعتقد الديني مشروعا، الشيء الذي يُفهم عند هابرماس بالرغبة ضد الانهزامية التي يتخبط فيها العقل الحديث .

يخلص هابررماس إلى أن السبب الرئيس في فقدان معنى الحياة يرجع من جهة أولى إلى التعارض الصارخ بين الإنسان الاقتصادي "ذي البعد الواحد"، والإنسان الديني. ومن جهة ثانية إلى الاعتقاد المشترك بينهما في ضرورة إنكار البعد السياسي. لذا/ عمل هابرماس على إعادة صياغة توافقات داخل المجتمع المتعدد القيم استجابة لتحد رئيس من تحديات الديمقراطية المعاصرة .

ثانيا: الدين والمجال العام

توصل هابرماس بعد مسار طويل من التأصيل للفعل التواصلي داخل المجال العام إلى قناعة أساسية تتلخص في عجز العقلانية عن توفير أرضية قادرة على مواجهة ما يواجه الديمقراطية المعاصرة، وذلك لثلاثة أسباب: يتمثل الأول في نزوع الحداثة إلى الخروج عن مسارها. والثاني، بداية تلاشي الوعي المعياري في كل المناحي . والأخير، اجتياح المذهب الطبيعي بعقيدته العمياء للمجال العلمي . مما فرض على هابرماس التوسل مرة أخرى بالعلمنة للعمل من أجل تمكين العقل الحداثي من أخذ المبادرة من جديد للبحث عن خيارات جديدة تمكنه من مجابهة التحديات الراهنة التي يشهدها العالم، وفي مقدمتها العودة القوية للأصولية الدينية بشتى مستوياتها. إلا أن الأمر يقتضي -حسب هابرماس- صياغة جديدة لمفهوم العلمانية تتماشي والمستجدات المعاصرة. وهو ما سيؤثر دون شك في مفهوم الديمقراطي أيضا، بما هي الواجهة السياسية للعلمانية. حيث إن الأنظمة الليبرالية صارت تعاني نقص المشروعية جراء هيمنة السوق وتنامي التطرف الديني. في حين تستطيع النظم الدينية بفضل اتساقها الإجابة عن المفتقد الذين تحتاجه الأنظمة الدستورية المعاصرة. وفي هذا يؤكد هابرماس أن من واجب "الدستور الديمقراطي أن يستوفي عجز المشروعية الناتج عن الحياد الذي تتبناه الدولة تجاه وجهات النظر المختلفة للعالم" ، من خلال تجاوز التصور والإجماع الذي ظل سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع الاسترشاد بمجموعة من النماذج الناجحة في التوفيق بين العقل والإيمان. بغية تحرير المواطن الأوروبي من حالة الشيزوفرينيا التي يعاني منها جراء عجزه عن التعبير عن قناعاته، فيظهر عكس ما يبطن. وهذا الظلم هو أصل السخط المتكرر على الأنظمة الديمقراطية في الغرب. وتجاوز هذه الوضعية لا يتم إلا برفع الحواجز المفروضة على المعتقد الديني، والسماح له بولوج المجال العام .

إن المراجعات التي قام بها هابرماس بشأن موقع الدين داخل المجال العام، قادته إلى تعايش آراء الملحدين وآراء المؤمنين داخل المجال العام. مع إتاحة الفرصة لكل تيار للتعبير عن قناعاته، سواء كانت ذات مصدر ديني أو مصدر تشريعي، دون الزعم بعصمتها. وهو ما لن يتحقق إلا بعد تقديم كل طرف لتنازلات. بالنظر لوجود مساحات مشتركة يمكن التأسيس عليها لبناء حوار ديمقراطي. يمكن أن يكون سبيلا لكبح جماح الأصولية الدينية المتطرفة والحد من تغول منطق السوق والاستهلاك. وفي هذا الصدد يقول هابرماس: "من مصلحة الدولة الدستورية أن تكون متسامحة إزاء المصادر الثقافية المتنوعة التي

تغذي الوعي المعياري والتضامن المدني" ، ولأن الدين، بحكم احتفاظه بالخطاب المعياري، هو الوحيد القادر على الوقوف أمام غزو الرأسمالية من جهة، ومواجهة هيمنة الإيديولوجيات التي تغذي النزاعات .

لابد من الإشارة في ختام هذه الفقرة، أن التحول الذي عرف موقف هابرماس من الدين لم يحرره من العلمانية، بل أفضى به واحدا من نماذج الفهم الميتافيزيقي. وكما يرفض إخراج الدين من المجال العام، يرفض أيضا القول بالدين الواحد. إذ أن القناعة بضرورة قبول الدين جاءت بعد بحث طويل خلص من خلاله هبرماس إلى أن القبول بالدين في التصور الهابرماسي يظل مرتبطا بوظيفة الدين داخل المجال العام. ويختصره هابرماسفي أمرين : أولهما، أن الدين يوفر للبشر العزاء والسلوان إزاء مظالم القدر القاسية، وكثيرا ما علمهم أن يرضوا بقسمتهم وأن يبقوا سلبيين، إذ يحط من قيمة النجاح الدنيوي ويغري المؤمنين بوعد البركة الأبدية في الحياة الأخرى، خصوصا حين يستشعرون خيبة أملهم بشأم ما حققته الليبرالية. الثاني، ما يمكن للدين أن يسهم به من توجيه الناس ي ظل هيمنة النزعة الاستهلاكية، مع غرس قيم التعاون والمنح والعطاء. فتشجع البشر على التعامل مع بعضهم البعض بوصفهم غايات وليس مجرد وسائل وعليه فنظرة هابرماس إلى الدين في حقيقتها هي نظرة اختزالية (Reductionist) لا تختلف كثيرا عن رؤى غيره من المعاصرين له أو المتقدمين عليه قليلا من أمثال: كانط، وفرويد، ودوركهايم، وكارل ماركس، وجيمز جورج فريزر. والسمة المشتركة بين هذه النظريات والآراء الاختزالية أنها تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية من الدين، وتغض الطرف بل تلغي جوهر الدين في حد ذاته وكونه وحيا منزلا، وربما تقرنه بالأسطورة والخرافة والتوهمات. إلا أن الموقف الهابرماسي من الدين يظل الأقل راديكالية والأكثر برجماتية في التعامل مع الدين، فالإنسان المعاصر بنظر هابرماس لا يمكنه حل مشكلاته الحياتية بعيدا عن الدين والمفاهيم الميتافيزيقية، مادام تعلم العقل الحديث رهين توضيحه لطبيعة العلاقة التي تجمعه بالوعي الديني المعاصر .

الفقرة الثالثة: إشكال الأخلاق عند يورغن هابرماس

يعد إشكال الأخلاق بدوره من الإشكالات الوجودية التي شغلت الفكر الإنساني بشتى تلويناته، إن على مستوى ماهيتها أو مرجعيتها أو حدود ومجالات اشتغالها، خصوصا في علاقة بما هو اقتصادي وسياسي. وعلى هذا المستوى تتشعب أشكال الأخلاق وتتعدد مقاربات تناوله وزوايا معالجته. فتعددت الأطروحات وتباينت المواقف. فكيف أشكل هابرماس سؤال الأخلاق؟

أولا: هابرماس وأشكلة الأخلاق

تعتبر واقعة الحادي عشر شتنبر ٢٠٠١ لحظة مفصلية في المشروع الفكري لهابرماس، إذ تعد منعطفا رئيسا في طرحه الأخلاقي بصفة خاصة وفي طرحه الفكري عامة. ولعل أول تعبير عن هذا المنعطف كان بمناسبة حصوله على جائزة السلام الألمانية، حيث أعرب يورغن هابرماس عن جسامة الذعر الناتج

عن تفجيرات شتنبر ٢٠٠١. وما أبانت عنه وسائل الإعلام من تسطيح وانحطاط بتحويل الثقافة من المقاربة النقدية إلى حشد من الثرثرة العاطفية. مما يستلزم إعادة فتح النقاش حول إشكال الأخلاق مع استحضار اللغة الدينية باعتبارها خير معبر عن هذه القضايا. من خلال مستويين: المستوى الفردي، عبر طرح سؤال الهوية والوجود، وسؤال المبادئ والقواعد الناظمة وكذا مصدرها. المستوى الجمعي، وهنا يحضر البعد العلائقي للوجود الإنساني وسؤال التعارف والقواعد المؤطرة للحياة العامة .

لقد فرض التحدي الأخلاقي المعاصر على هابرماس اعتماد أخلاق كلية تتأسس على مبدأين مترابطين ومتكاملين المناقشة والكونية. معتبرا التواصل والنقاش المؤسسين على المساواة بين المتحاورين سبيلا لتحقيق الإجماع المفضي إلى منظومة أخلاقية يقبل بها الجميع. وهنا، سيعمد هابرماس إلى استدعاء الإرث الكانطي والعمل على تحيينه وفق تحديات العصر ومتطلباته. ويمكن رصد هذا الإرث من خلال مفهوم الأمر المطلق عند كانط، والذي سعى من خلاله لبلورة أخلاق كونية. فصاغ مبدأ صوريا تخضع له كل القواعد المؤطرة للفعل الإنساني، ويعد معيارا يخول الحكم على فعل ما إن كان أخلاقيا، فأورد كانط الأمر في ثلاث صيغ تقابلها ثلاثة أبعاد : الأولى/ بعد شخصي لاستقلال الإرادة، تصرف على نحو يلزم الإدارة أن تقيم قاعدة تصرفك ضمن القانون الكلي للطبيعة. الثانية/بعد جمعي لاستقلال الإرادة، تصرف على نحو تعامل فيه الإنسانية في شخصك كما في شخص غيرك باعتباره ذاتا وليس وسيلة. الثالثة/ بعد كسمو-سياسي، تصرف على نحو يجعلك قادرا على تتصرف داخل مملكة الغاية باعتبارك ذاتا ومشروعا في الآن نفس .

يتضح أن الإرادة الخيرة تشكل الشرط الأساس عند كانط، على أنها يجب أن تتأسس على قاعدة وحيدة هي الأمر المطلق، والذي يستلزم أن التعامل مع الغير ليس باعتباره وسيلة لتحقيق المصالح، بل باعتباره غاية في ذاته. وقد اعتمد هابرماس هذا الطرح ليؤسس أخلاقيات المحاجة على مبدأ عقلي وفي صيغة متقاربة: " يجب على كل معيار لكي يكون صالحا أن يستوفي الشرط الذي من خلاله يقبل كل الأشخاص المعنيين لكل النتائج والتبعات والآثار الجانبية الناتجة عن قبول الجميع بالعمل به عن رضا وذلك مراعاة لكونيته، وإن كان على حساب المصالح الخاصة لكل واحد منهم" . ليخلص إلى أربع خصائص تعبر عن كونية المبدأ .

- الخاصية الأولى : تربط الكونية بالمسؤولية الأخلاقية للمحاجة، من خلال تجاوز المستويات الصغرى إلى الوحدات الكبرى. على أن الفرد المنخرط في النقاش قار على بلوغ الحكم نفسه، مما يجعل الأخلاق عند هابرماس تتأسس على الممارسة من خلال فاعلية النقاش بغية إرساء قواعد تتسم بالكلية. وتتجاوز مستوى الرصد لما هو كائن إلى مستوى ما ينبغي أن يكون. ولعل الغاية تتمثل في محاول تحرير الفعل الإنساني بكل أبعاده من القرارات الشخصية النسبية، وتأسيسها على قواعد عقلية ومقبولة كونيا في شقين: الأول أن تشمل كل الأفراد. والثاني التعميم. مما يسمح بتجاوز إخفاقات الأطروحات السابقة

المؤسسة على نسبية الأخلاق، وتجاوز المرحلة العرفية إلى ما بعد العرفية. حيث تتميز المرحلة الأولى بهيمنة الفكر القبلي وتأسيس الأخلاق على اتفاقات عرفية تستند إلى قواعد دينية أو ميتافزيقية. في حين تحضر المواطنة وفكرة الدولة الحديثة والمؤسساتية في المرحلة المابعد عرفية مع تأسيس الأخلاق من خلال المناقشة العلمية والعقلانية التواصلية. كون هذه الأخيرة، وحدها، القادرة على تحرير الأحكام الأخلاقية من النزعات القبلية والتاريخية والمحلية ... وبالتالي منح الحكم الأخلاقي طابعه الكوني .

إن أخلاق المناقشة كما يعرضها هابرماس تربط الفعل بمآلاته من خلال مبدأ المسؤولية، وهي عند هابرماس مسؤولية جماعية على اعتبار أن الفاعل عنده هو البشرية بأسرها، خصوصا إذا نقلنا أخلاق المناقشة إلى البعد السياسي، وذلك بالنظر إلى جملة من الدوافع التي تفرض تثبيت هذه الخاصية في أخلاقيات المناقشة، والتي يمكن حصرها عند هابرماس في أربعة:

- الأول، الخطر الكبير الذي يتهدد الحياة بكل أبعادها جراء الانفصال الواقع بين العلم والتكنولوجيا من جهة، والإيتيقا والأخلاق من جهة ثانية. حتى بتنا أمام حرب لا تميز بين الصديق والعدو على مستوى مدى التأثر بالحرب ومخلفاتها .
- الثاني، حصر الأحكام الأخلاقية من خلال هيمنة المركزية الأوربية. ولعل من أبرز تجلياتها الإمبريالية بشتى أنواعها، مع هيمنة نمط واحد من الأصولية على كل ميادين الفعل الإنساني.
- الثالث، هيمنة العقلانية التقنية على مختلف ماحي الحياة، مع حضور المصالح الخاصة .
- الرابع، ظهور عدة أخطار تهدد الوجود البشري من قبيل المجاعات والخطر النووي وتعدد أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان: التعذيب والتهجير القسري. . حتى صرنا أمام مجتمعات تحيطها الأخطار من كل النواحي .

- الخاصية الثانية: ذات بعد معرفي، ينفي كانط عن الخبرة العملية القدرة على إنتاج أحكام أخلاقية يقينية، وينسبها للمعرفة القبلية القائمة على العقل، إذ "من التناقض محاولة استخلاص أو استخراج الضرورة من إحدى قواعد الخبرة العملية، أو محاولة منح الأحكام صبغة الشمولية. فالقواعد الأخلاقية حسب هابرماس إنتاج خالص للفكر ولا دخل للممارسة التجريبية أو العواطف. وفي هذا يقول: " فلقد دافعت دائما عن وضع معرفي-إدراكي غير واقعي في مجال النظرية الأخلاقية، فإيتيقا المناقشة تقوم بشرح المضمون المعرفي- الإدراكي لمنطوقاتنا الأخلاقية دون الرجوع إلى انتظام أخلاقي بديهي ومعروف مشكل من وقائع أخلاقية يمكنها ن تكون في متناول الوصف، لذا فإنه لا ينبغي الخلط بين المنطوقات الأخلاقية التي تبين لنا ما ينبغي علينا فعله، وبين المنطوقات الوصفية التي تنحصر مهمتها هي تبيان الطريقة التي نرى بموجبها الأشياء كما تبدو في علاقتها المتشابكة، فالعقل العملي في النهاية هو ملكة للمعرفة الإدراكية الأخلاقية دون تمثلات . "

- الخاصية الثالثة: الصورية، من الواضح أن الخاصية المعرفية تستلزم إلى جانبها البعد الصوري، والذي من شأنه إبعاد كل ما لا يستجيب لمعياري الشمولية والتعميم، وكل ما يرتبط بالحياة الخاصة والممارسات الفردية. وبهذه الطريقة لا تتبقى إلا قضية العدالة لوحدها القادرة على الوفاء لشرط المعيارية، والوحيدة القادرة على التسويغ العقلاني وفق مبدأ التعميم. على اعتبار أن أخلاق المحاجة يوجد في الطرف المقابل للأسس الأخلاقية المادية ذات البعد الأنطولوجي العملي. فعن طريق تجديد مجال صحة الأخلاقية تسعى أخلاق النقاش إلى الخروج من محتويات قيمية ثقافية محددة" . وعلى هذا المستوى، أيضا، يتوافق هابرماس وطرح كانط الذي يعتبر أن القانون الأخلاقي دافع للإرادة ومن الضروري أن يستقل عن التجربة. فالكائن العاقل قادر على تصور مبادئه باعتبارها قواعد كونية تحددها الإرادة بفضل الشكل لا بواسطة المادة. لنخلص إلى أن الخاصية الصورية للأخلاق، تعتبر أهم الأبعاد عند هابرماس، كونها الضامن لتحرر الأخلاق من الخصوصية الثقافية، والتحقق بطابع الكونية .

- الخاصية الرابعة : البعد الواجباتي للأخلاق: تعرف فلسفة كانط بفلسفة الواجب. إذ يعتبر أن الإرادة الخيرة مهما كانت شريفة تعتريها أحوال قد تحد من فاعليتها. مما يستلزم ربطها بالواجب والالتزام. وهو السياق ذاته الذي سار فيه هابرماس جاعلا أخلاقيات الحوار تتجاوز الثقافة المحددة إلى الأفق الكوني. من خلال افتراض البشرية مجموعة نقاش مثالية. ولعل هذا ما يوضحه نعت هذه الإيتيقا (الأخلاقيات) بأنها علم واجباتية أي أنها متميزة عن كل أخلاق نفعية أوغائية أو أكسيولوجية لحياة طيبة على النمط الأرسطي . فأخلاق المحاجة من هذا المنظور أخلاق واجب، لا تسعى لتقديم وصفة للرفاه الجماعي على غرار الأطروحة الأفلاطونية، ولا الرفاه الفردي كما عند مذهب المنفعة. فلا يعتبر سلوك ما أخلاقيا ما لم يكن باعثه الواجب الأخلاقي. غير أنه من اللازمن التمييز في هذا المستوى بين وجهة نظر كانط ووجهة نظر هابرماس. فإذا كان الأول يقرن الواجب باستقلالية الإرادة، فإن الثاني يقرنه بالالتزام بالشروط التعاقدية لجماعة المحاجة .

ثانيا: سؤال التواصل عند هابرماس

ما إن يذكر هابرماس حتى تبرز إشكالية التواصل، إذا كانت صيغة " التواصل هي الأبرز في مشروع هابرماس. حيث يعول من جهة أولى على المناقشة والحجاج آلية وممارسة إدارة الحوار. ومن جهة ثانية اللغة باعتبارها وعاء للفكر، وأحد إمكانات التواصل بين الذوات. ثم من جهة ثالثة، استحضار الأخلاق معيارا من اللازم الوفاء به في كل أطوار المناقشة والحوار .

تتأسس المقاربة الهابرماسية للتواصل على ركيزتين اثنتين: تتمثل الأولى في العقل التواصلي. وتتمثل الثانية هي اللغة. فإذا كان صاحب "الحداثة مشروع لم يكتمل" قد أعلن إفلاس العقل الأداتي المؤسس

للحداثة، فإنه ما فتئ يؤكد أن الفعل التواصلي هو البديل، كونه " يتجاوز العقلانية الغربية التي أعطت أولوية مطلقة للعقل الغائي والتي تهدف إلى تحقيق مصالح وغايات معينة، فهذا العقل يبنى على فعل خلاق يقوم على الاتفاق وبعيدا عن الضغط والتعسف وهدفه بلورة إجماع يدل على تحقق المساواة على مستوى مجال عام ينتزع فيه المواطن طرفا من جانبا من ذاتيته ويدمجها في المجهود الجماعي الذي يقوم بالتفاهم والتواصل العقلي" . فالعقل التواصلي الذي يقترحه هابرماس يستلزم نسقا اجتماعيا ديمقراطيا يشمل الجميع ولا يستبعد أحدا، وهدفه ليس الهيمنة بل الوصول إلى التفاهم. وقد حاول هابرماس في صياغته للعقل التواصلي أن يستلهم تحليل ماكس فيبر (Max Weber) للتطور الذي عرفته العقلانية. مع استحضار مدرسة فرانكفورت مع كل من هوركهايمر وماركوز مرورا بنظرية لوكاتش عن التشيؤ. ويؤكد هابرماس على ضرورة ارتباط مختلف صيغ العقلانية بمفهوم العقل التواصلي بين الأفراد حتى يمكن مقاومة القيم التي فرضها العقل بعد تحوله إلى مجرد أداة، وذلك بفضل مجموعة القيم الموضوعية المتعارف عليها .

والحاصل أن هابرماس حاول تجاوز الاستعمال التقني للعقل إلى الاستعمال الحراري للعقل بين الذوات ضمن الفضاء العمومي. مع الأخذ بعين الاعتبار أن العقلانية التواصلية التي يقول بها يوجن هابرماس، مجردة من أية معايير أو قيم قبلية سابقة عن النقاش العمومي. وإنما تقترح مجموعة إجراءات تكون موضوعا للنقاش والتفاوض وتترك الفرصة للفاعلين لكي يشاركوا في إعادة تأسيسها في العالم المعايش. ويمكن القول، إن هذا الانتقال من العقلانية التقنية إلى العقلانية التواصلية، يندرج في الاستراتيجية التي يتبعها فيلسوف التواصلية في محاولته لإعادة بناء المفهوم الحديث للعقلانية .

على هذا النحو، يتبين أن تحوز العقلانية التواصلية اليت يقدمها يورجن هابرماس تحظى ببنية رمزية للتفاعل وتحافظ دوما على طابعها الإجرائي الذي يقبل التعديل والإصلاح والتغيير والتطوير ومواءمة تغير الظروف وتغيير الفاعلين لمصالحهم. ماهيك عن كونها تتجذر في الممارسة اللغوية من خلال اعتماها آليات النقاش والحوار والتفاوض بحثا عن الاقناع. الشيء الذي يمكن معه القول أن اللغة هي الركيزة الأساس لنظرية الفعل التواصلي كما يتبناها هابرماس. ولعل هذا ما يبرر اعتماده فلسفة اللغة رافدا أساسيا في بتاء نسقه النظري. من خلال الاهتمام بأعمال رواد فلسفة اللغو، وفي مقدمتهم كل من جون أوستين وجون سيرت في نظرية أفعال الكلام ، كما استفاد هابرماس من نظرية التفاعل الرمزي كما أسسها جورج هربرت ميد، مع نقدها بشأن انعدام الشروط الرئيسية للتفاعل وبالتالي غياب خاصية إنسانية أساسية وهي اللغة .

فاللغة لدي هابرماس لا تعبر عن قيمة مجردة في ذاتها، بمعنى أنها لا تنحصر في سحر البيان، ولا ترتبط فقط بالتعبير والوصف، فوظيفة اللغة لدى هابرماس تعد في المقام الأول والأخير وظيفة تواصلية، وهذا ما أشار إليه في مقالته عن ماذا تعني بالتداولية الكونية؟ حيث أكد على أن الحديث عن اللغة لن يكون على

مستوى الشكل بقدر ما هو على مستوى الفعل، ولذلك وجب تجاوز المفاهيم الصوتية، والتركيبية، والدلالية للغة لنتحدث عن مفهوم رابع أساسي وهو مفهوم التداولية، وبهذا ننتقل من دراسة الكفاية اللغوية إلى دراسة الكفاية التواصلية.

إن وظيفة اللغة عند هابرماس لا تقتصر على الكفاية اللغوية التركيبية والصوتية، بل أكثر من ذلك، تعد الأساس الضروري والشرط المركزي للتفاهم والتواصل بحثا عن المشتر، وفي هذا الصدد يقول هابرماس: " الجملة المصاغة بشكل جيد على المستوى النحوي تستجيب لشروط المعقولية، وعلى من يشارك في التواصل أن يكون مستعدا للتفاهم بالتعبير في كل مرة عن ادعاءات الحقيقة والصدق والدقة، ومفترضا بشكل متبادل أن هذه الادعاءات محترمة، ومن ثم فإن الجمل تكون موضوع تحليل لساني، بفي حين أن أفعال الكلام تكون موضوع تحليل تداولي" . كما تجدر الإشارة إلى أنه الفعل التداولي كما يتبناه هابرماس لا يتوقف عند تراكيب الجملة والوصف، بل يتجاوزه إلى إقامة علاقة تداولية بين المتكلم والمستمع، وهذه العلاقة التداولية تدار وفق ما أسماه هابرماس بأخلاقيات المناقشة. وهي في حقيقتها امتداد للفعل التواصلي، وقد ارتأى هابرماس أنها تنهض على مبدأين: المبدأ الأول هو المبدأ (ميم) أي مناقشة، ويعني قبول كل المشاركين الدخول في مناقشة عملية يمكنها ادعاء الصلاحية، يضاف إليه المبدأ (كاف) أي "الكونية، والذي يفترض توافر أربعة معايير المعقولية، والحقيقة، والصواب، والصدقية)، بحيث تحظى هذه المعايير بموافقة الجميع دون ضغط أو إكراه وتسهل عملية تحمل النتائج والتأثيرات الناجمة عنها من طرف جميع الأشخاص المعنيين. على أن مبدأ الكونية، كما يطرحه هابرماس، يعد بمثابة قاعدة حجاجية مقابل الأمر المطلق في الطرح الكانطي. إذ بدل فرض قواعد ومعايير على الآخر وفق منظور كوني، يرى هابرماس أنه: "يجب أن أخضع قاعدتي لكي يفحصوها بالمناقشة ويمنحوني ادعاءات صلاحيتها الكونية . "

في ختام هذا الفصل، الذي خصص لموضوع الأخلاق السياسية في الفكر الغربي المعاصر، لابد من الإشارة إلى أن الغاية منه تتمثل: أولا في ابراز راهينية هذا الإشكال وما يثيره من قلق عند رواد الفكر السياسي الغربي، خصوصا أمام الأومات التي يتخبط فيها العالم. ثانيا، بيان أهم الأصول التي اعتمدها أبرز المكرين المعاصرين، خصوصا إذا علمنا أنهم كانوا موضع نقاش ونقد من قبل طه عبد الرحمن.

ويتضح من خلال ما ورد في هذا الفصل، أن الفكر السياسي الغربي المعاصر، متمثلا في كل من جون رولز ويورغن هابرماس، يقر بالأزمة الخانقة الناجمة عن الحداثة والفصل بين الدين ومختلف مجالات الحياة. كما يستشف أيضا العودة المحتشمة إلى الدين ولو من باب ضيق. خصوصا ما يتعلق بطبيعة العقد التأسيسي وأصوله، وكذا الضوابط الأخلاقية لتدبير النقاش العمومي. وكلها مداخل ناقشها طه عبد الرحمن ليبرز مدى ارتباطها بالدين والاقتباس الذي وظفهم هؤلاء.